هندسة العقود الحكومية المعقدة وإدارة المخاطر القانونية

الإمارات العربية المتحدة - دبي

2026 / 01 /22 – 18

مقدمة:

في عالم يتسم بالتحولات التقنية الكبرى والمشاريع العابرة للحدود، لم تعد العقود الحكومية مجرد وثائق قانونية، بل أصبحت "هندسة استراتيجية" تضمن استدامة النمو وحماية السيادة الوطنية. إن التعامل مع العقود المعقدة يتطلب فكراً قانونياً يتبنى مبدأ "تصفير البيروقراطية الإجرائية" دون المساس بالحصانة القانونية؛ حيث يتم تصميم العقد كمنظومة ذكية تدير المخاطر استباقياً. يهدف هذا البرنامج إلى تمكين المستشارين والقيادات من أدوات الهندسة القانونية، وحوكمة سلاسل التوريد المعقدة، وإدارة النزاعات بالذكاء الاصطناعي، مما يرسخ ريادة المؤسسة كبيئة تعاقدية آمنة وموثوقة عالمياً وفق أعلى معايير النزاهة والشفافية.

أهداف الدورة:

- استيعاب مفاهيم "هندسة العقود" وعلاقتها بالرشاقة المؤسسية وتصفير البيروقراطية القانونية.
- اكتساب مهارات تفكيك العقود المعقدة (المشاريع الإنشائية، التقنية، الاستثمارية) وإعادة بنائها بوضوح.
- تطبيق أطر إدارة المخاطر القانونية الاستباقية لضمان حصانة المال العام والسيادة المعلوماتية.
- إتقان فن صياغة بنود "المرونة التعاقدية" لمواجهة التغيرات الاقتصادية والتقنية المفاجئة.
- استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في التدقيق العميق للعقود واكتشاف التعارضات القانونية آلياً.
- تعزيز السيادة الوطنية من خلال دمج بنود حماية البيانات ونقل المعرفة في العقود الدولية.
- بناء منظومة "الرقابة الذاتية على العقود" لضمان الشفافية المطلقة ومنع تضارب المصالح.
- تطوير مهارات التفاوض الاستراتيجي في العقود الكبرى لضمان التوازن بين الحقوق والالتزامات.
- صياغة خارطة طريق شاملة لتحويل الإدارة القانونية إلى "مركز هندسة قرار" يدعم القائد.

محتويات الورشة:

اليوم الأول:

فلسفة هندسة العقود وتصفير البيروقراطية في الصياغة

تحويل العقود من نصوص جامدة إلى منظومات رشيقة

- مفهوم "الهندسة القانونية": الانتقال من "حماية الطرف" إلى "نجاح المشروع السيادي."
- مواءمة هيكل العقد مع مبدأ تصفير البيروقراطية: حذف المواد المتكررة والتعقيدات غير المبررة.
- تحليل العلاقة بين "وضوح البند" و"تقليل النزاعات": العقد كخارطة طريق للنمو والتميز.
- تمرين "تبسيط التعقيد": إعادة هندسة عقد توريد معقد لتقليل دورة الاعتماد بنزاهة ووضوح.

الاستقلالية والنزاهة في هندسة الشروط والالتزامات

- مفهوم "الحياد المهني" لمخطط العقد عند صياغة التزامات الأطراف الدولية والمحلية.
- دور الإدارة القانونية في حماية المصداقية الوطنية عبر ممارسات النزاهة في الترسية والتعاقد.
- سيكولوجية النزاهة في صياغة "عقود الإذعان": بناء الحصانة ضد البنود المجحفة أو الغامضة.
- صياغة "ميثاق النزاهة التعاقدية" لضمان توافق كافة العقود مع القيم المهنية والوطنية الأصيلة.

اليوم الثاني:

السيادة التقنية وإدارة العقود بالذكاء الاصطناعي

تصفير البيروقراطية عبر "العقود المؤتمتة" والذكاء الاصطناعي

- حدود استخدام الذكاء الاصطناعي في تدقيق عقود الفيديك (FIDIC) والعقود التقنية دون انتهاك السرية.
- حوكمة "المدخلات الرقمية": التدقيق في البيانات التي تغذي محركات الصياغة الآلية بنزاهة.
- مفهوم "السيادة على الكود القانوني": كيف تضمن استقلاليتك عند استخدام برمجيات العقود الذكية؟
- ورشة عمل: استخدام أدوات التحليل القانوني لاكتشاف "المخاطر المستترة" في العقود الضخمة آلياً.

الأمن السيبراني السلوكي وحماية "الأسرار التعاقدية"

- أخلاقيات التعامل مع مسودات العقود السيادية في البيئات السحابية: حدود الكشف والسرية.
- الأمان الرقمي كمتطلب تعاقدي: مسؤولية المستشار في حماية "البيانات المالية والفنية" من التسريب.
- تطبيق تقنيات "التوثيق الرقمي المحصن" للمراسلات التعاقدية وتصفير فجوات التلاعب والنزاع.
- تمرين تقني: تصميم بروتوكول "الوصول المشفر للعقود" يضمن تتبع المسؤولية والسيادة التامة.

اليوم الثالث:

هندسة المخاطر والحياد في إدارة المطالبات

النزاهة في "توقع المخاطر": موازنة الحماية مع سرعة الإنجاز

- أخلاقيات "مصفوفة المخاطر": دور المستشار في توزيع المخاطر بعدالة وشفافية بين الأطراف.
- الرقابة الأخلاقية على "بنود القوة القاهرة والظروف الطارئة": ضمان الحياد والسيادة القانونية.
- تطبيق قاعدة "الاستباقية القانونية": كيف تصفّر مخاطر القضايا عبر "هندسة التسوية الودية"؟
- حساب "معامل الأثر القانوني" للتغيرات التشريعية لتقليل احتمالات التعثر المالي أو التشغيلي.

حوكمة المسؤولية عن "فشل التنفيذ" في المشاريع الكبرى

- المسؤولية المهنية للمهندس القانوني عند حدوث فجوة بين "النص" و"الواقع التشغيلي" والنزاهة.
- إدارة العلاقة مع الاستشاريين الدوليين: الأخلاقيات المرتبطة بضمان "السيادة المعرفية" للدولة.
- بناء أنظمة "التحقق المزدوج (Human-in-the-loop)" لضمان عدم غياب الحس البشري في إدارة المطالبات.
- تمرين محاكاة: إدارة "مطالبة مالية معقدة" تتطلب توازناً بين الحق القانوني والرشاقة الإدارية.

اليوم الرابع:

المسؤولية المهنية وإدارة السمعة في العقود الدولية

إدارة تضارب المصالح والسمعة في "عصر المناقصات العالمية"

- أخلاقيات التعامل مع الشركات العابرة للحدود: الموازنة بين المرونة والوقار والسيادة والنزاهة.
- الرقابة على "البصمة الرقمية" للجان التفاوض وأثرها على حيادية ومصداقية المؤسسة عالمياً.
- بناء نظام "الإفصاح الرقمي التلقائي": أتمتة رصد أي محاولة تلاعب في شروط التعاقد لضمان العدالة.
- التدقيق الأخلاقي في سلاسل توريد "المواد والخدمات الاستراتيجية" لضمان خلوها من الممارسات الضارة.

أخلاقيات الاستجابة للحوادث القانونية والأزمات السيادية

- المسؤولية في التبليغ عن "الثغرات التعاقدية" المكتشفة أثناء التنفيذ والتي قد تهدد أمن المشروع.
- أخلاقيات إدارة "الأدلة والبيانات" في التحكيم والنزاعات القانونية: ضمان الخصوصية والعدالة.
- فن التواصل القانوني الأخلاقي أثناء تعثر المشاريع الكبرى: حماية سمعة القيادة بصدق وشفافية.
- بناء خطة "التعافي القانوني": إجراءات استعادة التوازن التعاقدي بعد وقوع كوارث فنية أو مالية.

اليوم الخامس:

خارطة الطريق وصناعة "مهندس العقود" القدوة: من صياغة النصوص إلى هندسة الحلول السيادية الشاملة

هندسة "النبض الاستراتيجي" والرشاقة السيادية في العقود المعقدة

- مصفوفة النبض اللحظي للمخاطر التعاقدية: تصميم نظام رصد سيادي يعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحويل الالتزامات في العقود المعقدة إلى نبضات استراتيجية تظهر للمهندس القانوني فوراً. يهدف هذا النظام إلى تصفير زمن رصد "الانحرافات التنفيذية" وضمان حصانة المال العام بنزاهة ومصداقية تامة، بعيداً عن القراءة النمطية التي قد تغفل عن التداخلات القانونية العميقة التي تهدد نبض المشروع.
- بروتوكول الرشاقة السيادية للإغلاق التعاقدي اللحظي: هندسة مسار قرار صفري الإجراءات يسمح للمنظومة القانونية باعتماد الملاحق والتعديلات آلياً وفوراً عند رصد النبضة الاستراتيجية للتغيرات التقنية أو الاقتصادية. يضمن هذا البروتوكول حصانة المشاريع الكبرى من التعثر دون قيود بيروقراطية تعطل نبض التنمية، مع الحفاظ الكامل على وقار المؤسسة والنزاهة الإجرائية في إدارة التغيير.
- حوكمة النزاهة في توزيع المخاطر والسيادة المعرفية: وضع ضوابط أخلاقية تضمن ملكية الدولة للحلول المبتكرة في العقود، وتفعيل ميثاق "الصدق التعاقدي" لضمان خلو البنود من أي تضليل أو محسوبية إجرائية. يشمل ذلك حماية "السرية الاستراتيجية" والوضوح التام أمام صانع القرار بشأن مستويات الامتثال وضمان أمانة البيانات المستقاة من تقنيات التدقيق الآلي العميق.
- مختبر هندسة الحصانة ضد الكوارث التعاقدية الكبرى: تمرين محاكاة متقدم لاختبار قدرة مهندس العقود على إدارة نبضة أزمة ناتجة عن تعثر شريك دولي أو قوة قاهرة، وكيفية تفعيل بروتوكولات التحقق المزدوج والتعافي القانوني الفوري لحماية هيبة الدولة والسيادة العدلية الشاملة وضمان استعادة التوازن بقرارات صادقة ونزيهة.

المخرجات الرئيسية للدورة:

- امتلاك استراتيجية "حصانة تعاقدية" تضمن نزاهة المشاريع الوطنية الكبرى بنسبة 100.%
- القدرة على هندسة عقود معقدة رشيقة وسيادية تتوافق مع متطلبات الريادة العالمية الشاملة.
- إتقان أدوات الرقابة الأخلاقية على الأنظمة الذكية لضمان الشفافية وتصفير مخاطر الانحياز البرمجي.
- بناء سجل "ممارسات فضلى" في إدارة المخاطر والخصوصية يدعم اتخاذ القرار القيادي الآمن.
- تحقيق جاهزية كاملة للمكتب والقائد للمنافسة في فئات "الحوكمة، النزاهة، والتميز القانوني."

الفئة المستهدفة:

- المستشارون القانونيون والخبراء في إدارات العقود والمشتريات بالجهات السيادية.
- مدراء المشاريع الكبرى (Mega Projects) والمسؤولون عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص.(PPP)
- مسؤولو الامتثال والحوكمة والمراجعة الداخلية في المؤسسات الحكومية والاتحادية.
- الكوادر القانونية الطموحة الساعية لامتلاك جدارات "مهندس العقود الحكومية المحترف."
- أعضاء لجان المناقصات المركزية والمستشارون الفنيون في القطاعات الاستراتيجية.

أساليب التدريب:

يتم استخدام بعض من الأساليب التالية أو الكل حسب المتطلبات لكل تخصص :

- دراسة الحالة المعقدة (Complex Case Studies)
- المحاكاة والألعاب الاستراتيجية (Simulation and War Gaming)
- ورش العمل القائمة على التفكير التصميمي (Design Thinking Workshops)
- حلقات النقاش مع خبير من القطاعين العام أوالخاص.(Expert Panels)
- المختبرات التقنية التفاعلية (Interactive Technology Labs)
- التعلم من الأقران عبر الجهات الحكومية (Inter-Agency Peer Learning)
- نهج التعلم المدمج والمستمر (Blended & Continuous Learning Approach)